الاتجاه الفكري لنحو القرن السادس الهجري
المنطلقات والتأسيس

د. باسم عبد الرحمن البابلي
أ. معتز إبراهيم عواد
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - الجامعة الإسلامية – غزة- فلسطين
basem_babli@hotmail.com:

الملخص:
يسعى هذا البحث إلى الكشف عن اتجاهات النحاة الفكرية في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، وذلك من خلال البحث في مخرجات نحاة القرن السادس الهجري، وملاحظة اتجاهاتهم الفكرية، وإعطاء نبذة عن مدارس النحو في المشرق، ثمَّ البحث في نماذج لهذه الاتجاهات، وذلك من خلال ملاحظة منهج النحاة في التأليف، والموقف من نحاة البصرة والكوفة، وإبراز ملاح التجديد لدى نحاة المشرق في القرن السادس الهجري
كلمات مفتاحية: اتجاهات ؛ نحاة ؛ المشرق ؛ نحو ؛ قرن ؛ سادس ؛ منهج ؛ تجديد

The intellectual orientation of grammatical rules in the sixth century AH

Principles and Foundations

Abstract

This research seeks to uncover the intellectual attitudes grammarians in the sixth century AH through studying the grammarians' outputs in the sixth century AH, observing their intellectual orientations, giving an overview of grammar schools in the Levant, and then looking at models of these attitudes. This is done through observing the grammarians approaches in writing, and the attitudes towards Basra and Kufa grammarians, and then highlighting the features of innovation of the Oriental grammarians in the sixth century AH.

Keywords: attitudes, grammarians, oriental, grammar, century, sixth, approach, innovation

المقدمة:

يُعدُّ النحو العربي من أعظم العلوم العربية أصالة، وأوسعها مادة، وأغزرها تراثاً، ولا شك أنَّ المؤسسين الأوائل لهذا العلم أرادوا من خلاله صون اللغة العربية من اللحن والخطأ، وكان النحو قد مرَّ في القرون الهجرية الأولى بعِدة مراحل تمثلت في البناء والتأسيس، وتنوعت خلال هذه الفترة اتجاهات النحاة الفكرية، وهذه الدراسة تصب كل تركيزها على تحديد اتجاهات الفكر النحوي عند نحاة المشرق في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي).

منهج البحث: اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تحديد اتجاهات الفكر النحوي في المشرق، ثم يتم إخضاع هذه الاتجاهات للدراسة والتحليل، مع إبراز عددٍ من النماذج التي قدَّمها نحاة القرن السادس الهجري

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الكشف عن اتجاهات الفكر النحوي لدى علماء القرن السادس الهجري في المشرق، وإعطاء نماذج لعددٍ من النحاة المشارقة في هذا القرن.

حدود البحث: الحدود الزمانية لهذا البحث تتمثل في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، أمَّا الحدود المكانية فتتمثل في المساحة الجغرافية التي ضمَّت العرب والمسلمين في المشرق خلال القرن السادس الهجري، والتي تشمل بغداد وما حولها وأقصى المشرق ومصر والشام، وتمَّ اختيار عددٍ من النحاة الذين ينتمون لهذه البيئة وهم: أبو القاسم الزمخشري، وابن الشجري، وأبو البركات الأنباري.

تمهيد:

لعبت البيئة الجغرافية دوراً مهماً وكبيراً في تحديد الاتجاه الفكري للنحاة، ويتفق أغلب نحاة العصر الحديث على تسمية الانتماء والاتجاه الفكري للنحاة وفقاً لبيئاتهم الجغرافية[1]؛ ويرجع سبب ذلك لملاحظتهم اتفاق أغلب نحاة البيئة الواحدة على الكثير من الأفكار والقواعد والنظم النحوية، فما كان من علماء النحو المعاصرين[2] إلا أنْ قاموا بتصنيف النحاة إلى مدارس نحوية (مدرسة بغداد، ومدرسة مصر والشام، ومدرسة المغرب والأندلس)، وذلك وفقاً للبيئة الجغرافية التي انتموا إليها، وقد ساروا على نهج العلماء المتأخرين[3] الذين اعتمدوا على البيئة الجغرافية في تسمية الاتجاهات الفكرية للنحاة، فكانت مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وبعضهم قال مذهب البصرة ومذهب الكوفة، وآخرون قالوا نحاة البصرة ونحاة الكوفة، أي أنَّنا أما تصنيف جغرافي لاتجاهات النحاة الفكرية، بغض الطرف عن التسمية.

توزَّعت اتجاهات الفكر النحوي في المشرق العربي والإسلامي إلى مدرستين نحويتين أساسيتين، هما: مدرسة بغداد النحوية، ومدرسة مصر والشام النحوية.

تعدُّ الأقطار الإسلامية الواقعة إلى الشرق من بغداد، والتي كانت تُعرف ببلاد ما وراء النهر أو أقصى المشرق، وتضمُّ عدداً من المدن المهمة مثل بخارى، وخوارزم، تابعة من الناحية الفكرية إلى بغداد، وظلَّت تابعة لها سياسياً فترات طويلة من الزمن.

أمَّا الشام، فقد كانت حتى النصف الأول من القرن السادس الهجري تابعة لبغداد من الناحية الجغرافية والفكرية، أمَّا سياسياً فقد كان حالها كحال أغلب الأقطار العربية والإسلامية، التي امتلأت بالصراعات والتحولات السياسية، بعضها أدان للخلافة العباسية ببغداد، والبعض الآخر عارضها، ثم أصبحت الشام –في أغلبها- تابعة لمصر جغرافياً وفكرياً وسياسياً، مع قيام الدولة الأيوبية في النصف الثاني من القرن السادس الهجري.

أمّا الجزيرة العربية، فكانت تتبع بغداد في فترات طويلة، ثمَّ تبعت مصر بعد الحكم الأيوبي لها، ولكنَّها كانت تتمتَّع باستقلالية سياسية وفكرية أكثر من غيرها من الأقطار الأخرى.

مدرسة بغداد النحوية

بدأت بغداد بالظهور والبروز في جميع النواحي الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، فما إن قام خلفاء الدولة العباسية باتخاذها عاصمة لدولتهم "حتى استطاعت بغداد ببريقها الجذَّاب، ورفاهية الحياة فيها أن تجذب إليها العلماء على اختلاف تخصُّصاتهم، وتنوُّع مشاربهم، حيث كان تقريب الخلفاء لهم، وتشجيعهم، والبذل لهم، خير دافع لهم إلى الوقوف بأبواب الخلفاء والأمراء والوزراء، وعرض ما لديهم من علوم وأفكار وأشعار"[(4)].

كان علماء الكوفة أسبق من علماء البصرة في دخول بغداد؛ ولهذا السبب نجد أنَّ النحو في بغداد بدأ كوفياً؛ وذلك بسبب قرب علماء الكوفة من الحكام والسلاطين، وخاصة أستاذ الكوفيين الكسائي، حيث وفد إلى بغداد "حاملاً معه نحو الكوفة، وعلمها وآراء العلماء فيها، فما كاد يصل خبره إلى الخليفة المهدي حتى قرَّبه إليه، وجعله في حاشية ابنه الرشيد"[(5)]، وكان لهذا التقرُّب دور كبير في "نشوء صراع شديد بين البصريين -حملة النحو البصري ذي الأسبقية والتقدُّم والأصالة، الذي قامت أصوله وثبتت أركانه، ونمت وتطوَّرت وبلغت مرحلة النُّضج والاكتمال، قبل أن تعرفه الكوفة بمائة عام أو يزيد، ونشأت دراساته ونمت قبل أن تمصير بغداد- والكوفيين الذين بنوا نحوهم على أصول الدرس النحوي البصري، وطوَّروا فيه بتغيير منهج درسه على ما ألفوه في مناهج بحثهم للعلوم الإسلامية من توسُّع في الروايات، وتعميم للقياس"[(6)].

عندما بدأت الأخبار تتوالى من بغداد عن مدى النعيم الذي يعيشه نحاة الكوفة في كنف خلفاء بني العباس، قرَّر بعض نحاة البصرة الرحيل إليها، "فشدَّ المبرد رحاله إلى بغداد، واحتال لإقامة مجلس له في مسجدها"[7].

وأحد أبرز العوامل التي أدَّت إلى ازدهار بغداد المناظرة التي جرت بين سيبويه الكسائي، والتي تُعرف باسم المسألة الزنبورية[8]، كان هذا من أوائل المحاولات لبناء الفكر النحوي في بغداد، أمَّا المحاولة الأبرز فقد كانت عند وصول المبرد إلى بغداد، والتي تميَّزت بنجاحه في تأسيس مجلس للنحو له في النحو البصري، حيث كان يرفع صوته في المسجد يتحدَّث في مسائل نحوية؛ محاولاً الإيهام بأنَّه سُئل عنها؛ وذلك ليجذب انتباه الحاضرين، فبدأ طلبة العلم يتحلَّقون حوله، فأصبح في بغداد قطبان مهمان للنحو العربي، الأول كوفيٌّ يرأسه أبو العباس أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب، والثاني بصريٌّ يرأسه أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، "وهكذا التقت المدرستان في بغداد، مدرسة البصرة وزعيمها المبرد، ومدرسة الكوفة وزعيمها ثعلب، وأصبح لكل فريق مؤيدون ومشايعون، وكلٌّ يعرض بضاعته، ويستعرض علمه، ويقيم حججه، وبراهينه على نقض حجج الفريق الآخر، وتفنيد براهينه، حتى أصبحت جذوة المنافسة بينهما مشتعلة، وباتت نار المنافرة بينهما مستعرة"[9].

في بدايات تكوين النحو في بغداد كانت أكثر المسائل النحوية كوفية؛ "لأنَّ الكوفيين غلبوا على أمرهم، فكان النفوذ في بغداد لهم، ولم يلبث هذا الشأن أن تغيَّر بعد حين، فبعد موت العصبية وانقراض المتأثرين بها رجعوا إلى تقدير المذهب البصري، والتنديد بالكوفي والحطِّ من حججه"[10]، فكان الاتجاه البصري هو "الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في بغداد وحدها، بل في جميع البيئات التي عُنيت بدراسة النحو"[11].

لقد حاول بعض الباحثين المعاصرين أن ينفي وجود المدرسة البغدادية، معتمدين في ذلك على من ينظِّمون أفرادها ضمن البصريين أو الكوفيين، وأنَّ علمين من أعلام جيلها الثاني ينسبان أنفسهما في البصريين، وهما أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جنّي، حيث كانا يعبّران عن البصريين بكلمة أصحابنا، وينتصران للآراء البصرية، وكان ابن جنّي يطلق في كثير من الأحيان على الكوفيين اسم البغداديين، ولكن لا يكفي أن ينسب أبو علي الفارسي وابن جنّي نفسيهما للبصريين لنعدَّهما منهم، والمتتبع لمصنفاتهما يرى أنهما اتَّبعا مذهب المدرسة البغدادية الانتخابي، ولكن غلبت عليه النزعة البصرية، وبالنسبة لإطلاق ابن جنّي اسم البغداديين على الكوفيين، فيرجع ذلك إلى أنَّ جمهور الجيل الأول من نحاة بغداد غلبت عليه النزعة الكوفية، فسمَّاهم الكوفيين تارة، وتارة سمَّاهم البغداديين[12].

ظلَّ المذهب البغدادي قوياً ومتماسكاً، ويقوم بدوره في البحث والتنقيب والتنظير والتوضيح والاستنباط، حيث كانت بغداد بلد الخلافة قوية ومتماسكة، وكانت محجاً للعلماء من كافة البلاد العربية والإسلامية، ولا غرابة في ذلك؛ لأنه من المُسلَّمات أن ينمو ويترعرع العلم حيث كان الأمن والاستقرار، لكنَّ هذه الأمور تغيَّرت بسبب الأحوال السياسية في بغداد، حيث ضعفت الخلافة العباسية، وعندما سيطر بنو بويه على الحكم شعر أهل العلم أنَّ البيئة لم تعد صالحة للبحث والدرس والتنظير والتصنيف، فاضطر بعضهم لمغادرة بغداد، والتفرُّق في البلاد شرقاً وغرباً، وبعد سقوط الدولة البويهية ووصول السلاجقة للحكم، تغيَّرت الأحوال وتحسَّنت إلى حدٍّ كبير، حيث اهتم حكام السلاجقة بالعلماء، الأمر الذي دفع العلماء إلى بذل الجهد في التنقيب والترجيح والتنظير والتأليف والتصنيف، فكثرت في هذه الفترة المؤلفات والمصنَّفات، ولكن بعد انفراط الدولة العباسية وتحولها من خلافة جامعة إلى خلافة صورية، استقلَّت بعض الأقطار العربية، وأُقيمت فيها مماليك عدة، فانعكس هذا على الحياة الفكرية، وأدى إلى انفراط مذهب بغداد النحوي، وتوزُّع العلماء على مختلف الأقطار العربية والإسلامية[13].

لا شكَّ أنَّ للتفرُّق وانعدام الأمان آثاراً سلبيةً على الأمم وعلى المجتمعات في كافة مناحي الحياة، ولكنَّنا لامسنا جوانب إيجابية في انفراط المذهب البغدادي؛ لأنَّ ذلك أدَّى إلى انتشار العلماء، وارتحالهم إلى مختلف الحواضر العربية والإسلامية، وأدَّى هذا الانتشار إلى انتقال هذا العلم، وهذه الآراء والاتجاهات الفكرية إلى مختلف الحواضر العربية والإسلامية.

أخذت الأقطار العربية المستقلة عن الدولة العباسية تهتمَّ بالعلم والعلماء، وتعمل على تحفيز العلماء على مواصلة العطاء، وقد تأثَّر العلماء بهذا الأمر، وبالتالي تغيَّرت لدى العلماء تقاليدهم في انتسابهم "إذ كانوا قبلئذ ينتسبون غالباً إلى أصولهم كالدؤلي، والمازني، والجرمي، والزيادي، والليحاني، أو إلى صناعاتهم كالهراء، والزجاج، والنحاس، أو ما يتصل بهم على وجه ما كالكسائي، والزجاجي، فصاروا ينتسبون بعدئذ بكثرة إلى الأقطار المقيمين بها، أو المدن التي نشأوا فيها، فقيل: السيرافي، والفارسي، والرماني، والبغدادي، والتبريزي، والزمخشري، والأنباري، والعكبري، والسهيلي، والإشبيلي، والبطليوسي، والشمنتري، والمصري، والحلبي، والدمشقي"[14].

لقد تمَّ تقسيم علماء النحو في بغداد من الناحية التاريخية إلى قسمين هما: النحاة المتقدمون، والنحاة المتأخرون، حيث تمَّ تصنيف العلماء ابن درستويه، وابن الأنباري، ونفطويه، ومعاصريهم ضمن النحاة المتقدمين، وعُدَّ أبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن خالويه، بداية النحاة المتأخرين، وهذا الفصل يتَّفق مع الواقع؛ لأنَّ الفريقين عاشا زمناً

مختلفاً من الناحية السياسية ومن الناحية الفكرية، فالعلماء المتأخرون بدأ عملهم مع انفراط المذهب البغدادي، وانشغالهم بعلم النحو في مماليك أو أقطار عربية وإسلامية، ذات حكم مُستقل عن الخلافة العباسية، وكان النحاة المتأخرون لا تجمعهم زعامة؛ لتوزعهم على أقطار مختلفة، واهتم علماء النحو في ذلك الوقت بتقصِّي المسائل التي حدث فيها خلاف بين البصريين والكوفيين، وتدوين هذه الخلافات النحوية، والعمل على نقد هذه المسائل من خلال تصويب الآراء التي يرونها مصيبة، وتخطئة الآراء التي يرونها غير ذلك، بدون هوى أو ميل[15].

وكان الاتجاه الفكري السائد في القرن السادس الهجري بين علماء المدرسة البغدادية في النحو يقوم على الانتقاء والانتخاب لآراء البصريين والكوفيين، والآراء الجديدة التي قدَّمها عددٌ من علماء بغداد المتقدِّمين، وكان عملهم يقوم على احترام جميع الآراء النحوية دون تعصُّبٍ أو ميلٍ لرأي دون الآخر، ولكنَّ أغلب الآراء كانت تميل إلى موافقة الآراء البصرية، ومن أمثلة ذلك ما تحدَّث به ابن الشجري -في مجلسه السادس من أماليه- عن الكوفيين، حيث قال: "ولنحاة الكوفة في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقية"[16].

أبرز الأسباب التي كانت تجعل نحاة بغداد المتأخرين يؤيدون في أغلب الأحيان النحو البصري تعود إلى، ظهور الإمامين النحويين البارزين أبي علي الفارسي، وابن جنِّي، حيث كان ظهورهما "إيذاناً بأن تنزع المدرسة البغدادية نزعة بصرية قوية، وأن يسود اتجاهها في الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية، والاجتهاد في استنباط آراء جديدة"[17].

ويمكن من خلال السابق أن نقسِّم اتجاهات الفكر النحوي لعلماء المدرسة النحوية إلى ثلاثة اتجاهات، أمَّا الاتجاه الأول: أصحاب المذهب الكوفي، وهم أوائل نحاة بغداد، وتبنُّوا آراء المدرسة الكوفية المحضة، وسعوا إلى نشرها، وتميَّزوا بالعصبية لها، وكانوا نواة النحو في بغداد، وعلى رأسهم أستاذ الكوفيين الكسائي، ثم أبي العباس ثعلب، وأمَّا الاتجاه الثاني: أصحاب المذهب البصري، وهم الذين تبنوا آراء المدرسة البصرية المحضة، وكان وجودهم في بغداد يلي النحاة الذين تأثَّروا بالنحو الكوفي، وكان على رأسهم أبي العباس المبرد، وأمَّا الاتجاه الثالث: أصحاب مذهب الانتقاء والانتخاب، وهم الذين تحرَّروا من قيود العصبية المذهبية، وكانت مصنفاتهم تقوم على الانتخاب، وترجيح الرأي الأقوى، مع إثبات ذلك بالدليل، وكانت أغلب آرائهم تميل إلى النحو البصري، وقد أردفنا سبب ذلك، فبعد موت العصبية المذهبية عادوا إلى تقدير المذهب البصري كونه الأصل، ونراهم يحترمون كافة الآراء، حتى وإن تبنوا أحدها، فلا يعيبون مذهباً، ولا يجرِّحون عالماً، ويقلِّلون من أهمية أحد الآراء، حتى وإن أثبتوا خطأه، وعلى هذه الخطى سار نحاة المدرسة البغدادية المتأخرون، ولمَّا انتشروا في الأمصار نشروا هذا الاتجاه

فكان أساساً سارت عليه باقي المدارس النحوية، ويضمُّ هذا الاتجاه نحاة المدرسة البغدادية المتأخرين، مثل: الزمخشري، وابن الشجري، وابن الخشَّاب، والأنباري، وغيرهم.

مدرسة مصر والشام النحوية

لم تكن مصر والشام مهداً للنحو العربي كما كانت البصرة، أو الكوفة، أو حتى بغداد؛ لذلك قام عدد من علماء هذين القطرين بالوفود إلى العراق؛ ليسمعوا من علمائها، ثم عادوا إلى بلدانهم، وعمدوا على نشر هذا العلم في بلدانهم.

وساهمت رحلات بعض نحاة بغداد إلى الشام أو مصر في نشر علم النحو، والآراء النحوية المختلفة في هذه الأقطار، فقد "ورد بعض علماء العراق الشام، كالزجاجي، والفارسي وابن خالويه، وابن جني، وبعضهم مصر كالتبريزي"[18]، وكانت أغلب هذه الزيارات كرحلات لهؤلاء العلماء، وليس لاتخاذها مرتكزاً لنشر النحو في هذه الأقطار.

نشطت في مصر دراسات النحو فيها بشكلٍ مبكرٍ، وذلك تزامناً مع "العناية بضبط القرآن الكريم، وقراءاته، الأمر الذي أدّى إلى نشوء طبقة من المؤدِّبين كانوا يعلِّمون الشبيبة في الفسطاط والإسكندرية مبادئ العربية؛ حتى يحسنوا تلاوة القرآن الكريم"[19].

لقد كان للقراءات القرآنية وعلى وجه الخصوص قراءة "ورش المصري وتلاميذ مدرسته في الإقراء، الأثر الأكبر في ظهور مدرسة القرَّاء النحوية، التي قامت بدراسات لغوية نحوية، تُبين ما جاء في قراءات ورش أو في قراءات القرَّاء السبعة وغيرهم من ظوهر نحوية وصرفية وعرضها وشرحها ووضع قواعد وأصول عامة يتبعها من لا يعرف ذلك من الطلبة، الذين يقرأون بهذه القراءات، وكونت بحوثهم ودراساتهم نواة مدرسة مصر النحوية الأصيلة التي اتجهت نحو القراءات وما فيها من ظواهر خاصة بها، وظهرت في مقابل هذه مدرسة نحوية أخرى تهتم بالبحوث النحوية التي ظهرت في مراكز الثقافة في العراق كالبصرة والكوفة وبغداد من بعدهما، وقد نقلت نتائج هذه البحوث والدراسات إلى مصر وغيرها من بلدان العالم الإسلامي عن طريق العلماء الذين درسوا فيها ورحلوا إلى مصر كما فعل عبد الرحمن بن هرمز"[20].

ومن هنا يمكن القول بأنّ مصر اتصلت دراساتها النحوية في زمنٍ مبكرٍ بمدرستي البصرة والكوفة، وذلك من خلال ابن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي، وأبي الحسن الأعز الذي تتلمذ على يد الكسائي[21].

أمَّا في الشام فكان لتشجيع "بني حمدان في الشام وتمجيدهم للعروبة وعلمائها الداعي القوي في تحبيب العلماء الإقامة في الشام، حيث عاش فيها ابن خالويه في ذرا سيف الدولة

حتى توفي بحلب، ومن قلبه الزجاجي الذي ما برح الشام حتى توفي بدمشق، ومن بعده ملك النحاة [الحسن بن صافي] الذي نعِم بخفض العيش في دمشق تحت ظلال نور الدين زنكي"[22]، ونجد الأمر يماثله في مصر، فقد كانت الدولة الفاطمية أفضل -إلى حدٍّ جيد- من سابقتها من ناحية العناية بالعلماء "وبخاصة في الدواوين، إذ كانت تعمد إلى تعيين المراقب عليها ممن عُرف بالنحو وعلوم اللغة العربية، فلا تَصْدر مُكاتبتها إلا بعد موافقته على ما فيها؛ لأنَّ الدولة عربية، وممن تولى هذا المنصب فيها: ابن بابشاذ، وابن برّي"[23]، وعندما جاءت الدولة الأيوبية اهتمَّت بالنحو العربي، وبعلمائه، على الرغم من أصلها الكردي، وهذا الأمر حفَّز عدد من العلماء إلى الوفود إلى مصر[24].

أمَّا الاتجاه الفكري في النحو العربي لدى علماء مصر والشام فتمثل في المزج بين المذهب البصري، والمذهب الكوفي[25]، مع تبنيهم لبعض آراء المدرسة البغدادية، وأضافوا إلى ذلك ما استنبطوه من آراء خاصة بهم جمعوا من خلالها بين مذهبي البصرة والكوفة[26].

نماذج من اتجاهات نحاة المشرق في القرن السادس الهجري

نستعرض تحت هذا عنوان نماذج من مناهج التأليف التي اتبعاها أبرز النحاة في المشرق، ثمَّ نتحدَّث عن موقفهم من البصريين والكوفيين، وذلك من خلال إبراز أهم الآراء البصرية والكوفية التي تبنُّوها، ثمَّ نستعرض ملامح التجديد المُتمثل في الآراء النحوية الجديدة وغير المسبوقة التي نادى بها عدد من نحاة القرن السادس.

أولاً: أبو القاسم الزمخشري: (467 - 538 هـ)

محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم، ولد في زمخشر، وبدأ تعلُّمه فيها، ثمَّ انتقل إلى خوارزم وأكمل تعليمه فيها، ومن أبرز شيوخه: أبو مضر محمود بن جرير الضبّي الأصفهاني، وأبو علي الضرير، والسديد الخياطي، وأبي سعيد البيهقي، وركن الدين محمد الأصولي، ومن أبرز مؤلفاته: أساس البلاغة، تفسير الكشاف، الأنموذج في النحو، المُفصَّل، الفائق في غريب الحديث، ديوان الزمخشري، القسطاس في علم العروض، الأحاجي النحوية أو المحاجاة[27].

أ. المنهج في التأليف

سار الزمخشري في كتبه ومصنفاته وفقاً لمنهجية واضحة، يتمُّ التعرف عليها باستقصاء خطاه في هذه المؤلفات، فإذا لاحظنا كتابه (المفصل) وجدنا أنَّ الزمخشري قد سبقه في هذا المضمار النحاة الذين عاشوا قبله، ولا شك أنه استفاد من هذه الدراسات، ويتضح هذا الأمر

من خلال ما نقله عن هؤلاء العلماء الأوائل، فوصل عدد المرات التي نقل فيها عن سيبويه قرابة اثنتين وتسعين مرة، ونقل عن الخليل بن أحمد ست وعشرين مرة، وعن المبرد عشر مرات، وأبو عمرو بن العلاء تسع مرات، ومثله يونس بن حبيب، وبضع مرات عن كلٍّ من الفرّاء، والكسائي، والزَّجاج، والأصمعي، وغيرهم الكثير، وأكثر ما يهمنا أنَّ الزمخشري اتَّبع في منهجه التأليفي النقل عن عدد كبير من النحاة الأوائل، وخاصة عن شيخهم سيبويه، حيث أكثر من النقل عنه، وردَّد اسمه كثيراً، كما استشهد بعدد من شواهد كتاب سيبويه في المفصل، وهذا دليل على احترامه للعلماء الذين سبقوه، أنَّه يكنُّ لهم الاحترام والتقدير.

ومن أبرز مظاهر المنهجية التي سار عليها الزمخشري استدلاله بالأحاديث النبوية الشريفة، حيث اتَّخذ منها أصلاً من أصول اللغة للاستشهاد بها على قواعد النحو وأحكامه، مخالفاً بذلك النحاة الأوائل الذين أهملوا قضية الاستشهاد بالحديث النبوي[28].

اتَّبع الزمخشري منهجاً مميَّزاً في عرضه وتقسيمه لكتابه، وقد عبَّر عن ذلك في مقدمته عندما قال: "أنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب، مقسوماً أربعة أقسام، القسم الأول: في الأسماء، القسم الثاني: في الأفعال، القسم الثالث: في الحروف، اقسم الرابع: في المشترك من أحوالها، وصنَّفتُ كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصَّلت كل صنف تفصيلاً، حتى رجع كل شيء إلى نصابه واستقر في مركزه"[29].

من خلال هذا التقسيم نجد أنَّ الزمخشري قد حصر مؤلفه في أربعة أقسام، ونراه يتحدَّث في القسم الأول عن الأسماء حيث تحدث فيه عن أصناف الاسم الجنس والعلم ، ثم تحدث عن الاسم المعرب ووجوه الإعراب في الاسم، ثم ذكر المرفوعات، وفيها تحدث عن الفاعل والمبتدأ والخبر، وغيرها من المرفوعات، ثم انتقل بعد ذلك إلى المنصوبات، وبدأ فيها بالمفعول المطلق، ثم المفعول به، والمفعول فيه، وغيرها من المنصوبات، وانتقل بعد ذلك إلى المجرورات، وذكر التوابع، ثم انتقل للحديث عن الاسم المبني، فتحدث فيه عن الضمائر وأسماء الإشارة وغيرها، ثم انتقل إلى عدد من موضوعات الصرف كحديثه عن الاسم المثنى والاسم المجموع والاسم والمصغر والاسم المنسوب، وغيرها من الموضوعات، أمَّا القسم الثاني من الكتاب والذي يتحدَّث فيه الأفعال، نراه قد بدأ بالفعل الماضي، ثم المضارع وذكر وجوه إعرابه، ثم تحدَّث عن فعل الأمر، ثم تحدث عن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي، وغيرها من الموضوعات التي تخصُّ الأفعال، أمَّا القسم الثالث من الكتاب والذي يتحدَّث فيه عن الحروف، نراه قد بدأ حديثه عن حروف الإضافة، ثمَّ الحروف المشبهة بالفعل، وذكر أصناف حروف العطف، وغيرها من

الموضوعات، أمَّا في القسم الرابع من الكتاب والذي يتحدَّث فيه عن المشترك، نراه يتحدَّث عن الإمالة والوقف وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، وغيرها من الموضوعات الصوتية.

يُلاحظ من خلال هذه المنهجية التي سار عليها الزمخشري أنَّه قدَّم تقسيماً جديداً فريداً من نوعه، ولم يُسبق إليه، حيث اختلف فيه مع علماء النحو الأوائل في تقسيم مؤلفاتهم، ولعل متابعته لمؤلفات العلماء الأوائل جعلته يكتسب خبرة واسعة، وفتَّحت بصيرته؛ ليدرك أنَّ عرض وتقسيم هذه المؤلفات لا تُجاري عصره، والتطور الثقافي في ذلك الوقت، أو أنَّه لمس فيها ضرورة تقسيم الأبواب والفصول بشكل جديد، فصنع ما رأيناه في مُفصَّله[30].

وعند النظر إلى منهج الزمخشري في كتابه الكشَّاف نجد أنه قد اكتظَّ بالمسائل النحوية واللغوية، حتى بات القارئ لبعض المسائل المطروحة في هذا الكتاب يظنُّ أنه كتاب لغوي وليس تفسيري، وكان الزمخشري في كثير من الأحيان يتعرض لأوجه الإعراب، ومن الأمثلة على ذلك تعليقه على قوله تعالى: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ، ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ)[31]، حيث قال الزمخشري عن كلمة (ذِكْرَىٰ): منصوبة بمعنى تذكرة؛ إمَّا لأنَّ أنذر وذكر متقاربان، فكأنَّه قيل: مذكرون تذكرة، وإمَّا لأنها حال من الضمير في منذرون، أي: ينذرونهم ذوي تذكرة، وإمَّا لأنَّها مفعول له على معنى: أنَّهم ينذرون لأجل الموعظة والتذكرة، أو مرفوعة على أنَّها خبر مبتدأ محذوف بمعنى: هذه ذكرى، والجملة اعتراضية، أو صفة بمعنى: منذرون ذوو ذكرى، أو جعلوا ذكرى لإمعانهم في التذكرة وإطنابهم فيها، ووجه آخر: وهو أن يكون ذكرى متعلقة بأهلكنا مفعولاً له، والمعنى: وما أهلكنا من قرية ظالمين إلا بعدما ألزمناهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم؛ ليكون إهلاكهم تذكرة وعبرة لغيرهم، فلا يعصون مثل عصيانهم"[32].

من خلال هذه المنهجية التي اتَّبعها الزمخشري في عرضه لمسائل النحو في تفسير الكشَّاف نجده قد جعل للنحو وظيفة مهمة تتمثل في الإبانة عن معاني الكلام، وطريقة فهمه، وهذا يُبرز أهمية النحو في فهم آيات القرآن الكريم ومعرفة مكنوناته.

ومن المنهجية التي اتَّبعها الزمخشري في كشَّافه أنَّه كان يقوم بسرد آراء النحاة ثم يُعلِّق عليها مُبدياً رأيه فيها، ومن امثلة ذلك ما قاله في تفسيره لقوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا)[33]، حيث علَّق قائلاً: "واختُلف في إعراب (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) فعن الخليل أنَّه مرتفع على الحكاية تقديره: لننزعنَّ الذين يُقال فيهم أيهم أشدُّ، وسيبويه على أنَّه مبنى على الضم؛ لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب، وقيل أيهم هو أشدُّ، ويجوز أن يكون النَّزع واقعاً على (مِن كُلِّ شِيعَةٍ) كقوله سبحانه: (وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا)[34]، أي: لننزعن بعض كل شيعة، فكأن قائلاً قال: من هم؟ فقيل: أيهم أشد عتياً، وأيهم

أشد بالنصب عن طلحة بن مصرف، وعن معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، فإن قلت: بم يتعلق على والباء، فإنَّ تعلقهما بالمصدرين لا سبيل؟ قلت: هما للبيان لا الصلة، أو يتعلقان بأفعل، أي: عتوّهم أشد على الرحمن، وصليهم أولى بالنار، كقولهم: هو أشد على خصمه، وهو أولى بكذا"[35].

ومن المنهجية التي اتبعها الزمخشري في كشَّافه استغلاله لقواعد النحو العربي في الدفاع عن عقيدته الاعتزالية، وقد قال ابن تيمة عن ذلك بأنَّ المعتزلين كانت آراؤهم فاسدة، وتفاسيرهم باطلة، ويرى بأنَّ كلامهم حسن العبارة وفصيحٌ، لكنهم يدسون البدع فيه، وبيَّن أن الزمخشري واحد منهم[36].

ب. الموقف من مذهبي البصرة والكوفة

مثَّل الزمخشري في اتجاهاته النحوية الطراز البغدادي الذي يقوم على سرد آراء البصريين والكوفيين، ثمَّ ترجيح أو اختيار أحد هذه الآراء، وكان أغلب نحاة هذا الطراز يميلون إلى المذهب البصري، ولكن هذا لا يمنع عدم الأخذ بآراء الكوفيين في بعض المسائل.

من أبرز الآراء النحوية البصرية التي تبنَّاها الزمخشري

في مسألة العامل في التنازع هو الفعل الثاني، كما في المثال: ضربني وضربت زيداً، حيث ذهب البصريون إلى أنَّ إعمال الثاني أولى، والكوفيون إلى أنَّ إعمال الأول أولى، وهنا الزمخشري أيَّد رأي البصريين[37]، وفي مسألة الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ لخبر محذوف، حيث يقول الزمخشري: "وقد التُزِم حذفُ الخبر في قولهم: لولا زيد لكان كذا؛ لسدِّ الجواب مسدَّه"[38]، وهذا القول هو قول البصريين، وفي مسألة خبر إنَّ وأخواتها مرتفع بها، وليس مرفوعاً قبل دخولها، حيث ذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وغنما عملت في الاسم النصب، والخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ[39].

من أبرز الآراء النحوية الكوفية التي تبنَّاها الزمخشري

عدَّ الفعل (حدَّث) من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وهو بذلك يوافق الكوفيين ويخالف سيبويه[40]، كما أيَّد عدم وجوب التطابق بين البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، مُستدلاً على ذلك بقوله تعالى: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) [41]، وقوله تعالى: (كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)[42]،

وهذا الرأي يوافق الكوفيين[43]، وعدَّ جملة البسملة متعلقة بفعل محذوف تقديره اقرأ، وهو بذلك يتوافق مع الكوفيين، ويخالف البصريين الذين يرون أنَّها متعلقة بالاسم[44].

ج. ملامح التجديد في اتجاهات الزمخشري النحوية

قدَّم الزمخشري منهجاً جديداً في عرضه للمسائل والقضايا النحوي، وقدَّم آراء نحوية جديدة، ومن أبرز المظاهر الجديدة التي قدَّمها في التأليف أنَّه عرض منهجه في مقدمة الكتاب، حيث لم يكن هذا الأمر معهوداً عند المؤلفين السابقين له[45].

لقد رأى الزمخشري أنَّ المؤلفات النحوية السابقة له وعلى رأسها كتاب سيبويه مضطربة في المنهج وفي الأسلوب وفي الأبواب والأحكام، وفيها الكثير من الخلط والتكرار والاستطراد، فرأى أن يخلِّص الدرس النحوي من ذلك، ويعرضه بشكل سهل وواضح، فألَّف كتابه المفصل، وجمع فيه المادة النحوية على نسق لم يُسبق إليه[46].

أمَّا فيما يخصُّ الآراء النحوية التي أضافها الزمخشري، وكانت خاصة به، فقد انفرد بعدد من الآراء غير المسبوقة، فهو لم يكتفِ باختياراته من المذاهب البصرية والكوفية، بل صنع آراء خاصة به، ومن أبرز الآراء التي انفرد بها أنَّه ذهب إلى أنَّ (إذ) قد تقع مبتدأ، واستدل على ذلك بإحدى القراءات، قال تعالى: (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا) [47]، أي وقت بعثه فيم رسولاً[48]، وينفرد الزمخشري أيضاً بالرأي القائل بأنَّ (مِنْ) بمعنى بعض تكون اسماً، ويجري عليها ما يجري للأسماء، واستقر هذا الرأي بين عدد من اللغويين بعده، وساروا عليه قائلين إنَّه مذهب الزمخشري[49]، ويرى الزمخشري أنَّ (أنْ) حين تدخل على المضارع تحوِّل معناه إلى الاستقبال، وانطلاقاً من هذا المبدأ يقرر أنَّ خبر عسى –حيث يرى بأنه فعل مضارع- يجب أن يقترن بأن؛ لأنَّ عسى للرجاء والرجاء يتجه إلى المستقبل، في حين أنَّ النحاة يرون انَّ خبر عسى يقترن بأن على الأكثر، وليس إلزاماً[50].

ثانياً: ابن الشجري (450 - 542 هـ)

الشريف هبة الله بن علي بن محمد الحسني، أبو السعادات، المعروف بابن الشجري البغدادي، وتتلمذ على يد عدد من العلماء أبرزهم: ابن فضال المجاشعي، والخطيب أبو زكريا التبريزي، وسعيد بن علي السلالي، وأبو المعمر ابن طباطبا العلوي، من أبرز مؤلفاته كتاب الأمالي الشجرية، وهو كتاب يشتمل على ما كان يمليه لتلاميذه من مسائل في النحو واللغة والعروض والبلاغة والصرف والقراءات والحديث والفقه، وكتاب ما اتفق لفظه واختلف

معناه، وهو كتاب في اللغة، وكتاب الحماسة الشجرية، وهو مختارات شعرية لعدد من شعراء العصر الجاهلي وصدر الإسلام والأموي والعباسي[51].

أ. المنهج في التأليف

من خلال متابعة المنهج الذي سار عليه ابن الشجري في كتابه الأمالي، نجد أنَّه قد سار وفقاً لمنهجية مميزة، فقد كان يستفتح أماليه بذكر مسألة من مسائل النحو والصرف، أو آية قرآنية، أو بيت شعر، وكانت مسائله تنقسم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يشتمل على مسائل يلقيها ابن الشجري من ذات نفسه، والقسم الثاني يتحدث في مسائل يطلبها منه تلاميذه، أو يسألوه عنها، والقسم الثالث يردُّ به على مسائل ترِد عليه من نحاة آخرين[52].

ومن المنهجية التي سار عليها ابن الشجري ظاهرة التكرار، فقد كان يتكلم في بعض المسائل، ثم يعاود الحديث عنها مرة أخرى، وكان يشير إلى أنَّه سبق وذكر هذه المسألة سابقاً[53].

من أبرز ما تميَّز به ابن الشجري، وكان انفراداً يقوم به، عملية توثيق المجالس تاريخياً، حيث اشتمل عدد من هذه المجالس على تاريخ حدوثها، ومن الأمثلة على ذلك: المجلس الثامن كان يوم السبت مستهل جمادي الأولى من سنة أربع وعشرين وخمسمائة[54]، أمَّا المجلس الذي يليه وهو المجلس التاسع فقد كان يوم السبت ثامن جمادي الأولى سنة أربع وعشرين وخمسمائة[55]، والمجلس العاشر يوم السبت الثاني والعشرين من جمادي الأولى سنة أربع وعشرين وخمسمائة[56].

تتابعت مجالس ابن الشجري في كل سبت وكان ينقطع أسبوعاً أو أكثر، وفي المجلس الحادي والعشرين أرخه بيوم السبت ثالث عشر شعبان سنة أربع وعشرين وخمسمائة[57]، أمَّا الذي يليه فقد أرَّخه بيوم الثلاثاء الثالث والعشرين من جمادي الأولى سنة ست وعشرين وخمسمائة[58]، ما يعني أنَّه انقطع عن الإملاء لمدة عامين تقريباً، ثم تتابعت المجالس كل يوم ثلاثاء، وقد تتوقف أسبوعاً أو أكثر، ولكنَّ الغريب ما وجدناه في المجلس الحادي والثلاثين حيث أرَّخه بيوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال سنة ست وعشرين وخمسمائة[59]، أمَّا المجلس الذي يليه نجد أنه أرَّخه بيوم السبت ثامن شهر ربيع الأول من سنة ست وثلاثين وخمسمائة[60]، وبعد ذلك توقف عن كتابة التاريخ في مجالسه، والغريب في هذا الأمر أنَّ هناك فجوة كبيرة بين المجلس الحادي والثلاثين، والثاني والثلاثين، إذ أنَّ الفرق بينهم عشر سنوات، فهل انقطع ابن الشجري عن الإملاء لهذه المدة الطويلة؟ أم أنَّ هذه التواريخ من صنع بعض

تلاميذه؟ وقد رجَّح محقق الأمالي الدكتور محمود الطناحي أن تكون هذه التواريخ من صنع التلاميذ[61].

ب. الموقف من مذهبي البصرة والكوفة

لم يختلف ابن الشجري عن سابقه الزمخشري من حيث طريقة تناول مذهبي البصرة والكوفة، حيث مثَّلا الاتجاه البغدادي القائم على ملاحظة آراء المذهبين واختيار أحدهما، لكن ابن الشجري كان يميل بقوة إلى المذهب البصري، وكان في الكثير من مجالسه يرد على الكوفيين محاولاً إظهار فساد رأيهم، وبالرغم من ميله الغالب للبصريين إلا انَّه خالفهم في بعض المسائل، وبالرغم من قسوته على الكوفيين إلا أنَّه شاركهم في بعض آرائهم، وكان في بعض الأحيان يرجِّح رأيين مختلفين في ذات الوقت، ومن أمثلة ذلك أنَّه رجَّح رأي البصريين والكوفيين في مسألة العامل في التنازع، ففي تعليقه على قوله تعالى: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ)[62]، قال بأنَّ (عَلَيْكُمْ) إن عُلِّقت بـ (حَرَّمَ) فهو الوجه؛ لأنه الأقرب، وهو اختيار البصريين، وإن عُلِّقت بـ (أَتْلُ) فجيدٌ؛ لأنه الأسبق، وهو اختيار الكوفيين، وإنَّنا نلاحظ ميله الأكثر للبصريين، لكنه لم يعارض قول الكوفيين، وهذا يُعدُّ أمراً تميَّز به ابن الشجري[63].

الموقف من مذهب البصرة

كان ابن الشجري يقف بقوة مع المذهب البصري، وبخاصة آراء شيخ النحاة سيبويه، حيث كان يُرجِّح رأيه في أغلب المواقف، سواء أكان ذلك بين سيبويه وآخر بصري، أو بين سيبويه وآخر كوفي، وكان يدعمه بالأدلة والبراهين، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره في المجلس السابع من مسألة مفعولي زعم في قول سُلمى بن ربيعة:

زعمت تُماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلَّتِي

حيث يقول ابن الشجري عن ذلك: "والزعم يقتضي مفعولين، كما يقتضيان الحسبان ونحوه، ومذهب سيبويه أنَّ (أنَّ) تسدُّ في هذا الباب مسد المفعولين؛ لأنَّها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر، كما أنَّ المفعولين في هذا الباب أصلهما الابتداء وخبره، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنَّ (أنَّ) بصلتها سدَّت مسد مفعول واحد، والمفعول الآخر مُقدَّر تقديره: كائناً أو واقعاً، والذي ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأنَّ المفعول المقدَّر عند الأخفش لم يظهر في كلام العرب"[64].

ومن أبرز الآراء التي أيَّد فيها ابن الشجري البصريين عدم جواز العطف على الضمير المخفوض، حيث قال بأنَّ الاسم الظاهر لا يسُوغ عطفه على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، كقولك: مررت بزيدٍ وبك، ولا تقول: مررت بزيدٍ وك، ولا يُقال مررت بك وزيدٍ[65].

الموقف من مذهب الكوفة

لم يكن ابن الشجري يُفضِّل كثيراً آراء الكوفيين، وكان في الكثير من الأحيان يردُّ على الكوفيين، ويُظهر عدم رضاه عن آرائهم، وأبرز دليل على ذلك رده على الكوفيين في مسألة دارت بين الكسائي والأصمعي، حين أنشد الكسائي:

أَنَّى جزوا عَامِرًا سوءى بفعلهم أم كَيفَ يجزونني السوءى من الْحسن
أم كَيفَ ينفع مَا تُعْطِي الْعلُوق بِهِ رئمانُ أنف إِذا مَا ضن بِاللَّبنِ

وقرأ الكسائي (رئمان) بالرفع، فردَّه الأصمعي انَّها بالنصب، فردَّ الكسائي بجواز النصب والرفع والخفض، وهذا الأمر رفضه ابن الشجري، وردَّ على الكسائي مثبتاً عدم صحة كلامه، وختم كلامه بعبارته القاسية بحق الكوفيين، فقال: "ولِنُحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة"[66].

ومن أبرز المسائل التي خالف بها ابن الشجري الكوفيين مسألة اشتقاق الاسم، حيث أيد البصريين في هذه المسألة، إذ يرون أنَّ أصلها من السمو، وخالف البصريين الذين يرون أنَّ أصلها من السمة، وقد أيّد ابن الشجري البصريين هنا، وقال أن رأي الكوفيين صحيح في المعنى فاسد من جهة التصريف[67].

وعلى الرغم من شدة معارضته للكوفيين إلا أنَّ ابن الشجري أخذ بآرائهم في بعض المسائل، ومن أبرزها اختياره لرأي الكسائي في مسألة تقدير المحذوف في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا)[68]، حيث يرى أنَّ التقدير لا تجزي فيه، كما في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)[69]، ويعلِّق على ذلك بقوله: "اختلف النحويون في هذا الحرف، فقال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أراد انَّ الجار حُذف أولاً، ثم حُذف العائد ثانياً، وقال نحوي آخر: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا (فيه)، وقال أكثر أهل العربية ومنهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي: أن يكون حرف الظرف حُذف أولاً، فجعل الظرف مفعولاً على السعة"[70]، وهذا الرأي الذي اختاره ابن الشجري يتوافق مع رأي الكسائي.

ج. ملامح التجديد في اتجاهات ابن الشجري النحوية

انفرد ابن الشجري بعدد من الآراء التي لم يسبق بها، ومن أبرز هذه الآراء أنَّه أجاز الجزم بلو، ففي بيت للرضي يقول فيه:

إنَّ الوفاءَ كما اقتَرحْت فلو تكنْ حيًّا إذن ما كنت بالمزداد

يعلِّق ابن الشجري على ذلك بقوله: "جُزم بلو وليس حقها أن يجزمُ بها؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط، وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه إنْ الشرطية، وذلك أنَّ حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال، كقولك: عن خرجت غداً خرجنا، ولا تفعل ذلك (لو)، وإنما تقول: لو خرجت أمس لخرجنا"[71]، ومن آرائه الخاصة أنَّه قسَّم التثنية إلى ثلاثة أضرب، الأول تثنية لفظية، وعليه معظم الكلام، مثل: رجل رجلان، وزيد زيدان، والثاني تثنية معنوية وردت بلفظ الجمع، مثل: ضربت رؤوس رجلين، والثالث تثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف، وهي تثنية التغليب، مثل: الأبوان للأب والأم، والقمران للشمس والقمر[72]، ومن آراء ابن الشجري التي انفرد بها أنَّه عدَّ اسم الإشارة بمنزلة الضمير، فنراه يقول: "والإشارة بمنزلة الإضمار، ألا ترى أنَّها قد سدت مسد الضمير في قوله تعالى: (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)[73]، فالإشارة من (أُولَٰئِكَ) قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبر عنه، فكأنَّه قيل: كلهن كان عنه مسؤولاً"[74].

ثالثاً: أبو البركات الأنباري:

كمال الدين أبو البركات، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري النحوي الفقيه، كان قد قرأ اللغة والأدب على أبي منصور بن الجواليقي، ولازم الشريف أبا السعادات ابن الشجري حتى برع في النحو، ومن أبرز مؤلفاته: أسرار العربية، والإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والنحويين[75].

أ. المنهج في التأليف

سار أبو البركات الأنباري وفقاً لآلية واضحة ومنسقة، وكان يتتبع جزئيات المواضيع التي يطرحها بفكر مُتَّزن، ومن أبرز مميزاته في المنهج الذي اتَّبعه في تأليف الكتب أنَّه كان يضعها للطلبة الدارسين؛ لذا كان يسعى فيها إلى التيسير دون إيغال وتعمُّق كأبي علي الفارسي والرماني؛ لذا تمتاز هذه الكتب بالمنهجية والتخصص، فكل كتاب من كتبه يتحدَّث عن موضوع مُحدَّدٍ مهما كان ذلك الموضوع صغيراً[76].

يستعمل الأنباري في أغلب كلامه الأسلوب العلمي الخالي من السجع والمحسنات اللفظية، لكنه كان يستخدم بعض هذه العبارات في مقدِّمات كتبه، ومن أمثلة ذلك ما قاله من كلام مسجوع في كتابه أسرار البلاغة: "ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيراً

من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهب إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح العليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل، وسهلته على المتعلم غاية التسهيل، والله تعالى ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل"[77].

قدَّم الأنباري عشرات المؤلفات، وكانت أكثر هذه المؤلفات نحوية، منها المفقود ومنها المخطوط، ومنها المنشور، ومن أبرز الكتب المنشورة: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب الإغراب في جدل الإعراب، وكتاب لمع الأدلة، وكتاب أسرار العربية، وكتاب البيان في غريب إعراب القرآن، وقام الباحث باختيار كتابين من هذا الكتب؛ ليبرز من خلالها المنهج الذي اتَّبعه الأنباري في تأليفه لهذين الكتابين؛ ليكونا نموذجاً على منهج الأنباري في التأليف، حيث تمَّ اختيار كتاب الإنصاف، وكتاب أسرار العربية، حيث يظهر فيهما المنهج التعليمي الذي سلكه الأنباري في تأليفه للكتب.

يعدُّ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، أكبر كتب الأنباري، وأكثرها غزارة، كما يعدُّ الكتاب الأول والمرجع الأساس في قضية المسائل الخلافية، ولا يزال أهم مرجعٍ للباحثين والمختصين في هذا المجال، وهذا هو كتابه الأكثر شهرة، والأكثر اقتراناً باسمه.

إنَّ المنهج الذي سار عليه الأنباري في هذا المؤلَّف منهجٌ خاصٌ به، حيث انفرد الأنباري به ولم يكن مسبوقاً به، وينقسم هذا المنهج إلى قسمين الأول عامٌّ، ويخصُّ المسائل المطروحة في الكتاب، والثاني خاصٌّ ويخصُّ المسألة ذاتها[78].

أمَّا القسم الأول العام فقد بدأ أبو البركات الأنباري كتابه بمسألة أصل اشتقاق الاسم، ثم مسألة إعراب الأسماء الستة، ثم مسألة إعراب المثنى والجمع، ثم تحدَّث عن المسائل الخلافية في المبتدأ والخبر، ثم عامل النصب في المفعول به، وغيرها من المسائل التي وصل عددها إلى إحدى وعشرين ومائة مسألة، ونجده يضع المسائل المُتشابهة بشكل متتابع، ومن الأمثلة على ذلك: نجد أنَّ المسألة الأولى تتحدث عن الأصل في اشتقاق الاسم، والثانية عن إعراب الأسماء الستة، والثالثة عن إعراب المثنى والجمع، والرابعة عن جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم، والخامسة عن رافع المبتدأ، والسادسة عن رافع الاسم بالظرف، والسابعة عن الإضمار في خبر المبتدأ، والثامنة عن إبراز الضمير، والتاسعة عن تقديم خبر المبتدأ، والعاشرة عن الاسم المرفوع بعد لولا، ومن خلال ملاحظة هذه المسائل العشرة نجد أنَّ الأنباري عمد لوضعهن بشكل متتال؛ لأنها مرتبطة ببعضها البعض.

أمَّا القسم الثاني والذي يخصُّ طريقة الأنباري في عرضه للمسألة الواحدة، فقد كان يقوم ذلك على عرض المسألة أولاً، ثم يتبعها بآراء البصريين والكوفيين، كأن يقول: ذهب البصريين إلى أنَّ، وذهب الكوفيين إلى أنَّ، ويمكن أن يذكر أيضاً بعض الآراء المفردة لعدد من العلماء، ثمَّ يُعدِّد بعد ذلك الحجج التي احتجَّ بها كلُّ فريقٍ من النحاة، كأن يقول: احتج البصريون بأن قالوا، وأمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا، ثمَّ يُرجِّح أحد الآراء، كأن يقول: والصحيح عندي ما ذهب إليه البصريون، ثمَّ يسوق الأدلة على فساد الرأي الآخر، والأسباب التي جعلته يرفضه، كأن يقول: وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين فهو، وعلى هذه المنهجية سار الأنباري في المسائل الخلافية التي أوردها في كتابه.

وكان الأنباري قد أفصح عن هذه المنهجية في مقدمة كتابه، وأكَّد أنَّه رتَّب تحليل وعرض هذه المسائل وفقاً للمسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ويرى أنَّه أول من صنَّف كتاباً في العربية على هذا النحو، ويؤكد الأنباري أنَّه يذكر آراء كل فريق مع ادلتهم، وأنَّه عندما ينصر أحد الآراء يكون ذلك على سبيل الإنصاف لا على سبيل التعصُّب والإسراف[79].

أما فيما يخصُّ المنهج الذي سلكه أبو البركات الأنباري في كتاب أسرار العربية، فقد قام بترتيبه كسائر كتب النحو، حيث بدأ بباب علم الكلام، ثم عدداً من أبواب النحو، ومن أبرزها: الإعراب والبناء، وإعراب الاسم المفرد، والتثنية والجمع، وجمع التأنيث، والمبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به، وتابع هذه الأبواب التي وصلت إلى أربعة وستين باباً، واشتملت هذه الأبواب على علم النحو، وعلم الصرف، وعلم الأصوات.

إنَّ أكثر ما يُميِّز هذا الكتاب عن غيره من الكتب أمرين اثنين، أما الأول يتمثل في معالجته لموضوع العلة النحوية معالجة تطبيقية، فهو لا يترك حكماً من احكام النحو دون تعليل، بل يجعل لكل حكم علة، ولكل ظاهرة سبباً[80]، وقام المؤلف بترتيب العلل والأسباب عن طريق السؤال والجواب، أمَّا الثاني يتمثل في قرب المآخذ وكثرة الفوائد، ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب الفاعل، حيث يقول الأنباري: "وإن قال قائل: ما الفاعل؟ قيل: اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه... فإن قيل: فلمَ كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقاً بينه وبين المفعول، فإن قيل: فهلَّا عُكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل لخمسة أوجه"[81]، ثمَّ عدَّ الأوجه الخمسة معللاً مستدلاً، وكانت هذه طريقته في كتابة أوله إلى آخره.

يعدُّ كتاب أسرار العربية كتاباً تعليماً في النحو العربي، حيث أراد المؤلف من خلاله أن يقدِّم عرضاً شاملاً ومُيسَّراً لقواعد اللغة العربية، بحيث يتمكن من تزويد الدارسين القدرة على

تفسير الظواهر اللغوية، مُشيراً في ذات الوقت إلى آراء النحويين في المسألة الواحدة وخاصة البصريين والكوفيين[82].

ب. الموقف من مذهبي البصرة والكوفة

لمع نجم أبي البركات الأنباري في قضايا الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، فلا يُذكر الأنباري إلا وذكر معه الخلاف النحوي، وإذا ذُكرت قضايا ومسائل الخلاف النحوي ذكر معها الأنباري، ويؤكد أبو البركات الأنباري أنَّه سعى من خلال كتابه إلى الإنصاف وليس التعصُّب لفريق دون الآخر[83].

ولكنَّ المتتبع لكتاب الإنصاف يجدُّ أنَّ الأمر يختلف عن ذلك، فقد كان الانتصار الأكبر للبصريين، ولم يُرجِّح للكوفيين سوى سبع مسائل فقط، أمَّا باقي المسائل فكانت من صالح البصريين، والمسائل التي رجَّح فيها الكوفيين هي:

الأولى: مسألة الاسم المرفوع بعد لولا، حيث ذهب الكوفيون إلى أنَّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، وذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع بالابتداء، ورجَّح الأنباري رأي الكوفيين، وساق الأدلة على ذلك، وردَّ كذلك على البصريين بالأدلة[84]، والثانية: مسألة تقديم خبر ليس، إذ يذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر ليس عليها، وأيَّدهم في ذلك أبو العباس المبرد من البصريين، أمَّا البصريون فيرون أنَّه يجوز تقديم خبر ليس عليها، ويرى الأنباري أنَّ الصحيح في ذلك ما ذهب إليه الكوفيون[85]، والثالثة: مسألة اللام الأولى من لعلَّ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام الأولى من لعلَّ أصلية، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنها زائدة، ويرى الأنباري أنَّ الصحيح في هذه المسألة يتمثل فيما ذهب إليه الكوفيون[86]، والرابعة: مسألة ترك صرف ما ينصرف، حيث ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز ترك ما ينصرف في ضرورة الشعر، وأيَّدهم في ذلك أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّه لا يجوز، أجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، ويذهب الأنباري إلى ما ذهب إليه الكوفيون؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ والقلة[87]، والخامسة: مسألة لولاي ولولاك، حيث ذهب الكوفيون إلى أنَّ الياء والكاف في (لولاي، ولولاك) في موضع رفع، وكذلك ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ الياء والكاف في موضع جرٍّ بـ (لولا)، وذهب المبرد إلى أنَّه لا يجوز أن يُقال: لولايَ، ولولاكَ، بل يجبُ أن يُقال: لولا أنا، ولولا أنت، وهنا يرى الأنباري أنَّ الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون[88]، والسادسة: مسألة الاسم المبهم والعلم، أيهما أعْرَف؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المبهم نحو (هذا) أعرف من العلم

نحو (زيد)، وذهب البصريون إلى أنَّ الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، وهنا أيضاً أيَّد الأنباري الكوفيين في موقفهم[89]، والسابعة: مسألة الوقف، فقد ذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أنَّه يجوز أن يُقال في الوقف: رأيت البكَره، بفتح الكاف في حالة النصب، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز، وقال الأنباري أنَّ الذي يذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون[90].

ج. ملامح التجديد في اتجاهات الأنباري النحوية

تتمثل أبرز صور التجديد لدى الأنباري من خلال المنهج المنظَّم والنسق الواضح الذي سار عليه في كتبه ومؤلفاته، وهذا المنهج هو منهج تعليمي، حيث ينظر ويُقعِّد من خلال الأقيسة المنطقية، والأدلة العقلية، عن طريق السؤال والجواب، والمتتبع لمؤلفات الأنباري يُلاحظ أنَّه يُخاطب المتعلمين، مما جعله يبتعد عن التفصيلات الزائدة، والاستطرادات الكثيرة، وقدَّم ذلك من خلال أسلوب علمي مُنظَّم.

ومن أبرز مظاهر التجديد لدى الانباري أنَّه قام بتقسيم أصول النحو إلى ثلاثة أقسام وهي: النقل، والقياس، واستصحاب الحال، وجعل لأدلة هذه الأقسام مراتب، فالمرتبة الأولى للنقل، والثانية: للقياس، والثالثة لاستصحاب الحال[91]، وهو بهذا الترتيب يجعل النقل أرفعها أعظمها قيمة، وأمَّا إذا اجتمع دليل نقل مع دليل قياس مع دليل استصحاب الحال رُجِّح النقل عليها وألغى مكانتها، أمَّا إذا اجتمع دليل قياس مع دليل استصحاب الحال رُجِّح القياس، ووفقاً لهذه الآلية سار الأنباري في الحكم على المسائل والقضايا المطروحة في كتابه.

ومن أبرز الآراء التي انفرد بها الأنباري ما جاء في كتابه أسرار العربية، من باب التثنية والجمع، حيث ذكر خمسة أوجه ذكرها العلماء لحمل النصب على الجر دون الرفع، وهي: الوجه الأول: الجر ألزم للأسماء من الرفع؛ لأنه لا يدخل على الفعل، والثاني: أنَّهما يقعان في الكلام فضلة، والثالث: أنَّهما يشتركان في الكتابة، والرابع: أنَّهما يشتركان في المعنى، والخامس: الجر أخفُّ من الرفع، ثم بعد ذكره لهذه الوجوه وجه سادس وهو خاص به، حيث يقول: " ويُحتمل عندي أن وجه سادس، وهو أنَّ النصب من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والرفع من الشفتين، وكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع؛ لأنَّ أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلمَّا أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد، والجار أحق بصقبه"[92].

ومن الآراء الخاصة بالأنباري موقفه في مسألة رافع المبتدأ والخبر، إذ يُضيف الأنباري رأياً في هذه المسألة يختلف عن نحاة البصرة والكوفة، حيث قال في هذه المسألة: "والتحقيق

عندي أنْ يُقال: إنَّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به"[93].

الخاتمة:

- أضاف نحاة المشرق في القرن السادس الهجري عدداً من الآراء النحوية غير المسبوقة، وكانوا نواة لتجديد الفكر النحوي، ونجد ذلك على وجه الخصوص لدى أبي القاسم الزمخشري، وابن الشجري، وأبي البركات الأنباري.
- الدراسات النحوية في القرن السادس الهجري في مصر لم تصل لدرجةٍ يُمكن أن تكون اتجاهاً واضحاً، أو مدرسةً مستقلةً، كتلك التي كانت في بغداد، لكن هذا لا يعني انعدام الفكر النحوي فيها، بل كان موجوداً لكنه لم يبرز فوق المدرسة البغدادية إلا في القرن السابع الهجري، حيث برزت المدرسة المصرية بشدة، وفرضت آراءها؛ وذلك لأسباب كثيرة منها سقوط الخلافة في بغداد، ونمو مصر سياسياً وفكرياً.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الكتب:

- القرآن الكريم

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1971م)، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، تح: الأفغاني، بيروت: دار الفكر.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (د.ت)، أسرار العربية، تح: البيطار، محمد بهجت، د.ط، دمشق: المجمع العلمي العربي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1997م)، أسرار العربية، تح: شمس الدين، محمد حسين، ط1، الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (2002م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين تح: مبروك، جودة مبروك، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. (1980م)، مقدمة في أصول التفسير، د.ط، بيروت: دار مكتبة ا

الحديثي، خديجة. (2001م)، المدارس النحوية، ط3، إربد- الأردن: دار الأمل.

حمود، خضر موسى. (2003م)، النحو والنحاة: المدارس والخصائص، ط1، بيروت: عالم الكتب.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1993م)، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: عباس، إحسان، د

دار الغرب الإسلامي.
ابن خلكان، أحمد بن محمد. (1977م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: عباس، إحسان، د.ط، بيروت
الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. (1985م)، سير أعلام النبلاء، تح: الأرناؤوط، شعيب وآخرين، ط3، بـ
مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.
روّاي، صلاح. (2003م)، النحو العربي: نشأته تطوره مدارسه رجاله، د.ط، القاهرة: دار غريب للطباعة والنش
الزركلي، خير الدين. (2002م)، الأعلام: قاموس تراجم، ط15، بيروت: دار العلم للملايين.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (1998م)، تفسير الكشَّاف: عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وج
تح: عبد الموجود، عادل، ومعوض، علي، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (2004م)، المُفصل في علم العربية، تح: قدارة، فخر صالح، ط1، عم
عمار.
السمعاني، عبد الكريم بن محمد. (1980م)، الأنساب، تح: اليماني، عبد الرحمن وآخرين، ط2، القاهرة: مك
تيمية.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1979م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: إبراهيم، محمد
بيروت: دار الفكر.
ابن الشجري، هبة الله بن علي. (1992م)، أمالي ابن الشجري، تح: الطناحي، محمود محمد، د.ط، القاهرة: مك
الصفدي، صلاح الدين. (2000م)، الوافي بالوفيات، تح: الأرناؤوط، أحمد، ومصطفى، تركي، ط1، بيروت: دا
التراث العربي.
ضيف، شوقي. (1992م)، المدارس النحوية، ط7، القاهرة: دار المعارف.
الطنطاوي، محمد. (1995م)، نشأة النحو: وتاريخ أشهر النحاة، ط2، القاهرة: دار المعارف.
عون، حسين. (1970م)، تطور الدرس النحوي، د.ط، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
القفطي، علي بن يوسف. (1986م)، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: إبراهيم، محمد أبو الفضل، ط1، الق
الفكر العربي، وبيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1997م)، البداية والنهاية، تح: التركي، عبد الله، ط1، القاهرة: دار هجر للطباع
ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. (د.ت)، شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب.

ثانياً الرسائل الجامعية:

جعفر، محمد عبد النبي. (2009م)، اختلاف النحاة: ثماره وآثاره في الدرس النحوي، (رسالة
ماجستير غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.

علوش، جميل إبراهيم. (1977م)، ابن الأنباري وجهوده في النحو، (رسالة دكتوراة غير منشورة)، جامعة القديس يوسف، بيروت.

النجار، عبد الحميد قاسم. (1982م)، الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الفاتح، طرابلس.

الهوامش:

(1) انظر مثلاً إلى تقسيم الاتجاهات النحوية، أو المدارس النحوية في الكتب الآتية: (نشأة النحو لمحمد طنطاوي، والمدارس النحوية لشوقي ضيف، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي).

(2) المعاصرون: يبدؤون من القرن التاسع عشر الميلادي، حتى عصرنا هذا أمثال: محمد الطنطاوي، وسعيد الأفغاني، وشوقي ضيف.

(3) المتأخرون: علماء المدرسة البغدادية ومن جاء بعدهم، أمثال: أبو البركات الأنباري، وابن برّي، والسهيلي.

(4) روّاي، صلاح، *النحو العربي: نشأته وتطوره* (ص441).

(5) روّاي، صلاح، *النحو العربي: نشأته وتطوره* (ص441).

(6) الحديثي، خديجة، *المدارس النحوية*، (ص196-197).

(7) روّاي، صلاح، *النحو العربي: نشأته وتطوره* (ص445).

(8) انظر: جعفر، محمد عبد النبي، *اختلاف النحاة*، (ص303-304).

(9) المرجع السابق، (ص445).

(10) الطنطاوي، محمد، *نشأة النحو*، (ص186).

(11) ضيف، شوقي، *المدارس النحوية*، (ص248).

(12) انظر: المرجع السابق، (ص245-246).

(13) انظر: الطنطاوي، محمد، *نشأة النحو*، (ص189)، وروّاي، صلاح، *النحو العربي: نشأته وتطوره* (ص482-485).

(14) المرجع السابق، (ص194).

(15) انظر: المرجع السابق، (ص191-192).

(16) ابن الشجري، *أمالي ابن الشجري*، (ج1/ 56).

(17) ضيف، شوقي، *المدارس النحوية*، (ص276).

(18) الطنطاوي، محمد، *نشأة النحو*، (ص211).

(19) حمود، خضر موسى، *النحو والنحاة: المدارس*، (ص204).

(20) الحديثي، خديجة، *المدارس النحوية*، (ص268).

(21) انظر: ضيف، شوقي، *المدارس النحوية*، (ص327-328)، والحديثي، خديجة، *المدارس النحوية*، (ص268).

(22) الطنطاوي، محمد، *نشأة النحو*، (ص211).

(23) المرجع السابق، (ص212).

(24) انظر: المرجع نفسه، (ص212).

(25) انظر: حمود، خضر، *النحو والنحاة*، (ص204).

(26) انظر: الحديثي، خديجة، *المدارس النحوية*، (ص350)، وحمود، خضر، *النحو والنحاة*، (ص207).

(27) انظر: الحموي، *معجم الأدباء*، (ج6/ 2688)، والزركلي، *الأعلام*، (ج7/ 178)، والسمعاني، *الأنساب*، (ج6/ 297)، وابن كثير، *البداية والنهاية*، (ج16/ 335)، والقفطي، *إنباه الرواة على أنباء النحاة*، (ج3/ 265)، وابن خلكان، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، (ج5/ 168).

(28) انظر: عون، حسين، *تطور الدرس النحوي*، (ص102).

(29) الزمخشري، *المُفصل في علم العربية*، (ص31-32).

(30) انظر: النجار، عبد الحميد قاسم، *الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي*، (ص176-177).

(31) [الشعراء: 208-209].

(32) الزمخشري، *تفسير الكشّاف: عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، (ج4/ 418).

(33) [مريم: 69].

(34) [مريم: 50].

(35) الزمخشري، *تفسير الكشّاف*، (ج4/ 43).

(36) ابن تيمية، *مقدمة في أصول التفسير*، (ص35-36).

(37) انظر: الزمخشري، *المُفصل في علم العربية*، (ص45)، وانظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، (ج1/ 204-205).

(38) الزمخشري، *المُفصل في علم العربية*، (ص51).

(39) انظر: ابن يعيش، *شرح المفصل*، (ج1/ 255)، وانظر: الزمخشري، *المُفصل في علم العربية*، (ص52-53).

(40) انظر: الزمخشري، *المُفصل في علم العربية*، (ص258).

(41) [الشورى: 52-53].

(42) [العلق: 15-16].

(43) انظر: الزمخشري، *المُفصل في علم العربية*، (ص123)، وانظر: ضيف، شوقي، *المدارس النحوية*، (ص285).

(44) انظر: ضيف، شوقي، *المدارس النحوية*، (ص285).

(45) انظر: النجار، عبد الحميد قاسم، *الزمخشري آثاره ومنهجه النحوي*، (ص184).

(46) انظر: عون، حسين، *تطور الدرس النحوي*، (ص83-84).

(47) [آل عمران: 164].

(48) انظر: ضيف، شوقي، *المدارس النحوية*، (ص286).

(49) انظر: عون، حسين، *تطور الدرس النحوي*، (ص105).

(50) انظر: المرجع السابق، (ص105).

(51) انظر: ابن خلكان، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. (ج6/ 45-46)، والزركلي، *الأعلام*، (ج8/ 74)، وابن كثير، *البداية والنهاية*. (ج16/ 346)، والصفدي، *الوافي بالوفيات*، (ج27/ 174-175)، والقفطي، *إنباه الرواة على أنباء النحاة*، (ج3/ 356)، والحموي، *معجم الأدباء*، (ج6/ 2775)، والسيوطي، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، (ج2/324).

(52) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، (مقدمة التحقيق/ 191).

(53) انظر: المرجع السابق، (مقدمة التحقيق/ 191-192).

(54) انظر: المرجع نفسه، (ج1 / 71).

(55) انظر: المرجع نفسه، (ج1 / 83).
(56) انظر: المرجع نفسه، (ج1 / 95).
(57) انظر: المرجع نفسه، (ج1/ 207).
(58) انظر: المرجع نفسه، (ج1/ 216).
(59) انظر: المرجع نفسه، (ج1/ 314).
(60) انظر: المرجع نفسه، (ج1/ 368).
(61) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، (مقدمة التحقيق/ 191).
(62) [الأنعام: 151].
(63) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، (ج1/ 72).
(64) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، (ج1/ 64).
(65) انظر: المرجع السابق، (ج2/ 103).
(66) المرجع نفسه، (ج1/ 56).
(67) انظر: المرجع نفسه، (ج2/ 280-282).
(68) [البقرة: 48].
(69) [البقرة: 281].
(70) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، (ج1/ 6-7).
(71) المرجع السابق، (ج1/ 287-288).
(72) انظر: المرجع نفسه، (ج1/ 15-19).
(73) [الإسراء: 36].
(74) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، (ج1/ 103).
(75) انظر: ابن خلكان، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. (ج3/139-140)، وابن كثير، *البداية والنهاية*، (ج16/555)، والزركلي، *الأعلام*، (ج3/ 327)، والقفطي، *إنباه الرواة على أنباء النحاة*، (ج2/ 169-170)، والذهبي، *سير أعلام النبلاء*، (ج21/ 113)، والصفدي، *الوافي بالوفيات*، (ج18/ 147-148).
(76) انظر: علوش، جميل إبراهيم، *ابن الأنباري وجهوده في النحو*، (ص82).
(77) الأنباري، *أسرار العربية*، تح: شمس الدين، (ص21).
(78) الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، (مقدمة التحقيق/ 28).
(79) انظر: الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، (ص3).
(80) انظر: علوش، جميل إبراهيم، *ابن الأنباري وجهوده في النحو*، (ص113).
(81) الأنباري، *أسرار العربية*، تح: البيطار، (ص77).
(82) انظر: الأنباري، *أسرار العربية*، تح: شمس الدين، (مقدمة التحقيق/ 11).
(83) انظر: الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، (ص3).
(84) انظر: الأنباري، المرجع السابق، (ص66و70).
(85) انظر: الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، (ص138و 141).
(86) انظر: المرجع السابق، (ص179و 183).

(87) انظر: المرجع نفسه، (ص397و 405).

(88) انظر: المرجع نفسه، (ص548و 551).

(89) انظر: المرجع نفسه، (ص169و 571).

(90) انظر: المرجع نفسه، (ص590و 592).

(91) انظر: الأنباري، *الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة*، (ص81).

(92) انظر: الأنباري، *أسرار العربية*، تح: شمس الدين، (ص48).

(93) انظر: الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، (ص42-43)، وانظر: الأنباري، *أسرار العربية*، تح: شمس الدين، (ص60).